

الأبعاد التواصلية للمصطلح في الخطاب النقدي العربي

مصطلحات تحليل الخطاب كوحدة تداولية

The Communicative Dimensions Of The Term In The Arab Critical Discourse
Discourse Analysis Terminology As A Pragmatic Unitالأستاذ: سامي بودلال^{1*}

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (الجزائر).

ahmed14280@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022 /04/22 - تاريخ القبول: 2022/06/19 - تاريخ النشر: 2022/06/30

ملخص:

أولت المصطلحية كفرع من اللسانيات اهتماما كبيرا بوضع المصطلح النقدي من منظور لساني محض، بيد أنها بقيت معزولة عن الممارسة الاجتماعية التي تتخذ موضعا مهما في الخطابات المتداخلة الاختصاصات بوصفها تخصصات يَبِينَةُ تَمَسُّ التواصل الإنساني والثقافي، فمعالجة المصطلح النقدي لا تزال سحينة قراءات صورية لا تتجاوز نظامها النحوي ونقلها المعجمي والترجمي، ما يستدعي ضرورة استحضار الأبعاد التواصلية للمصطلح كوحدة تداولية للتواصل المرجعي بين أطراف العملية التخاطبية، ولأنّ التداولية تَحْصُصُ من اللسانيات التطبيقية تَنْصَبُ على استعمالات اللّغة وليس معرفتها، فإنّ دراسة استعمالات اللّغة يفرض تعاوننا مع تخصصات أخرى كاللسانيات الاجتماعية وتحليل الخطاب والإناسة.

كما أنّ التركيز على البعد التداولي للمصطلح النقدي ضمن خطابات النقد العربي يسمح لنا بالكشف عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لاستعمالاته وتلقيه، فإنّ هذه الدراسة تهدف للوصول إلى معالجة إشكالية رئيسة مفادها: إلى أيّ مدى يمكن للتداولية أن تُسهم في تفسير الاستعمالات

* المرسل: سامي بودلال

المصطلحية في الخطاب النقدي؟، وهل يراعي النقاد العرب استعمالات المصطلح- نقلا وترجمة وتوليدا- في السياق الاجتماعي والمعرفي، أم أنّها مجرد استعمالات مُنكّبة على سياسات لغوية لا تنسجم مع البيئة الثقافية العربية؟.

كلمات مفتاحية: مصطلحية، مصطلح النقدي، تداولية، تواصل، سياق، خطاب.

Abstract:

Terminology, as a branch of linguistics, interest in developing the critical term from a linguistic perspective, but it is isolated from social practice, which takes as a position in interdisciplinary discourses that touch the human and cultural communication. its lexical and translational transmission, that need to quote the communicative dimensions of the term as a pragmatic unit of referential communication between the parties to the conversational process, and because pragmatics is a discipline of applied linguistics that focuses only on the uses of language , the study of the language requires cooperation with other disciplines such as social linguistics, discourse analysis.

However, focusing on the pragmatic dimension of the critical term within the discourses of Arab criticism allows us to reveal the social, cultural and political backgrounds of its uses a., this study aims to explain the main problem: To what do pragmatics contribute to the interpretation of terminological uses in critical discourse? Do Arab critics interest in the uses of the term , or they focused on linguistic policies that are not suitable with the Arab cultural environment.?

Keywords: Terminology, critical term, pragmatic, communication, context, discourse.

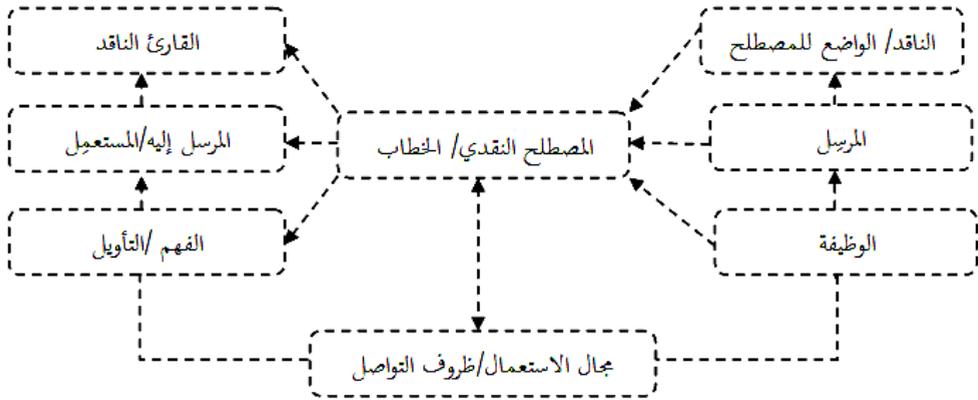
1. مقدمة:

لا تنحُو مقارنة هذا البحث، البتّة، نحو معالجة إشكالية المصطلح النقدي من منظور وصفي تاريخي، ولا من منظور لساني معجمي محض، بل هي مقارنة تداولية في بعدها التواصلية، الاجتماعية، الثقافية؛ ولئن كان المصطلح بصفة عامة عبارة عن نسق فكري، وغلاف لسانيّ يحوي داخله منظومة من المفاهيم والمدلولات، فمن الواجب أن نعالجه من زاوية أخرى بعيدا عن آليات وأدوات الوضع اللساني من نقل ترجمي، ونسق صرّي ونحوي ومعجمي، ولا ندّعي بهذا عدم أهمية الدّراسة المصطلحية من منظور لساني، بالعكس تلك مقارنة لها ما لها وعليها ما عليها، لذلك ارتأينا أن نعالج الظاهرة الاصطلاحية ضمن سيرورة الفعل المعرفي المتعلق بالأبعاد التواصلية، أي التفاعلية، وليس التفاعل هنا تداول المصطلح بين مُتُون الكُتب تأليفا وترجمةً، بل مقارنة المصطلح كوحدة تداولية تُؤدّي وظيفة استعمالية داخل الخطابات النقدية، بمعنى أقرب؛ كيف يؤدي المصطلح وظيفته كرسالة تتوسّط المرسل والمرسل إليه في سياق معيّن؟، وكيف يعبّر المصطلح في دلالة الخطاب أثناء العملية التواصلية؟.

على هذا الأساس - سنركّز على البعد التداولي للمصطلح النقدي في الخطاب النقدي العربي، بحيث يسمح لنا بالكشف عن الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لاستعمالاته وتلقّيه، وعليه فإنّ هذه الدراسة تهدف للوصول إلى معالجة إشكالية رئيسة مفادها: إلى أيّ مدى يمكن للتداولية أن تُسهم في تفسير الاستعمالات المصطلحية في الخطاب النقدي؟، وهل يراعي النقاد العرب استعمالات المصطلح السياق الاجتماعي والمعرفي؟، أم أنّها مجرد استعمالات منكبّة على سياسات لغوية لا تنسجم مع البيئة الثقافية العربية؟.

إنّ معرفة المحيط التداولي الذي يتمّ فيه وضع فيه المصطلحات النقدية، ويجري فيه استعماله يستدعي مّا تحديد عناصره التواصلية والتفاعلية للوصول إلى مختلف الوظائف التي يؤديها ضمن السياقات المختلفة والخاصة بكلّ استعمال، لذلك سنركّز على امتداد هذه الورقة البحثية على عوامل رئيسة من إفرزات تحليل الخطاب، والتي تمكّننا من معالجة قضايا المصطلح انطلاقا من اشتغاله في سياقات تواصلية،

وهي على النحو الآتي: الخطاب (المصطلح النقدي)، الوظيفة (وظيفة المصطلح) - مجال استعمال المصطلح - ظروف التواصل، والتي يمكن تمثيلها في الخطاطة الآتية:



إننا نرمي من خلال هذه الخطاطة إلى تصويب قراءتنا لاستعمال المصطلح وكيفية اشتغاله في بعده التواصلية، أي حركية المصطلح النقدي بين مستعمليه في العملية التخاطبية النقدية، وليس هدفنا التدقيق الاصطلاحي مُحايثَةً، بل التدقيق في كيفية تداوله وفقاً لعملية تواصلية تحكّمها مجموعة من العوامل، هذه الأخيرة التي تجعلنا نعيد النظر في كيفية تلقينا للمصطلح النقدي سواء أكان مترجماً أم وضعياً، والغاية من هذا، محاولة إيجاد مجموعة من الإجراءات التداولية لسيرة المصطلح النقدي في الأوساط الأكاديمية بشكل صحيح يُبعدنا عن مشكلة الغموض والإبهام، والتداخل والتباين، لأنّ المصطلح قد يكون سليماً من ناحية الوضع، لكن ليس صحيحاً بالضرورة على مستوى الاستعمال، وهذا بيت القصيد.

2- واضع المصطلح النقدي ومُستعمله:

يغتمدُ التكوين المصطلحي على ضبط قواعد دلالية وصياغة لسانية مُحكمة، ما يتطلب معرفةً شاملةً بالنظريات اللسانية، وغير اللسانية بحيث تُمكن المصطلحي الواضع والناقل والمترجم من "تبني مسارات في تشكّل المصطلحات العلمية التي تُسهم بدورها في تطوّر مجالها العملي الدقيق"¹، وكذلك الحال مع مستعملي المصطلح النقدي، لا بد أن يكون على دراية تامة بالنظرية النقدية والأدبية والحقول المعرفية المتعلقة بدراسة الخطابات بكلّ أشكالها، ولأنّ الدراسة النقدية لا تنكئ على الدرس اللساني فحسب، بل لها أفق معرفي وفلسفي يجعل من الخطابات النقدية محملة بمصطلحات كثيرة يستقبلها الناقد سواء أثناء بحثه

العلمي أو أثناء العملية النقدية ذاتها، ولا يمكنه أن يستعمل هذه المصطلحات بشكل عشوائي وفوضوي، لأنّ الاستعمال الخارج عن التوظيف السليم والدقيق للمصطلح النقدي سيُفقد الخطاب النقدي وظيفته الافهامية، وبالتأويل يُفتح التأويل أمام مسالك غير مضبوطة المعاني، ويكون الخطاب النقدي بذلك خارجا عن أطر البحث العلمي، وعليه تسقط القيمة المعرفية من جهة، وتشتت القارئ الباحث في صيغة مفاهيمه التعقيديّة، وتصبح الخطابات المتناقلة بين ناقد وآخر غير متزنة وتفتقر للروح العلمية في سياقها المعرفي، ونموذجها السلوكي التمدجيّ الذي يضبطها منهجيا، فلا جرمَ إن قلنا: إنّ المصطلح النقدي يصبح عالّة على المنهج النقدي، والعكس صحيح، والسؤال المطروح، من المتسبب في هذه الهوة الموجودة بين المنهج النقدي والخطابات النقدية والمصطلحات النقدية المستعملة؟، طبعا يمكننا الافتراض أنّ الناقد ومستعمل المصطلح لهما مسؤولية كبيرة لأنّ حركية المصطلح لا يحددها الفهم اللغوي المحض، ولأنّ المصطلح قد يكون مبتكرا، ومشتقا، ومنحوتا، ومترجما، ومستعمله هو من يقوم بهذه الأدوار بحسب الحاجة المعرفية.

إنّ الحاجة المعرفية هي التي تُقيم تلك العلاقة بين المصطلحي والمصطلح في سياق معرفي تواصلية، فلو نظرنا إلى المقاربة السياقية للمصطلح ضمن النظرية الاجتماعية التواصلية لرأينا أنّ "بجري المصطلح داخل السياق الاجتماعي التواصلية يهدف إلى جرد المدونات العلمية في ظلّ الممارسة الاجتماعية، فالمصطلحي المنتج والمؤسس للمصطلح يولي اهتماما كبيرا لعمليات التواصل بين مُنتجي المصطلحات ومُتلقيها في سياقات تحاطبية علمية، وتعدّ هذه السياقات أمرا حاسما في تحديد محتوى المصطلح، ومفهومه، وكذلك تقييسه وتوحيده بُغية التواصل بين مختلف الحقول المعرفية، ومختلف اللغات والمجتمعات"²، فعملية تفحص المصطلح النقدي من طرف الناقد في متغيراته الاستعمالية من سياق إلى آخر وتحديد السمات التمييزية بين مصطلح وآخر، لا بدّ أن يكون تحديد الخصائص التوافقية وضبط العناصر الخلافية لكل مصطلح والمصطلحات القريبة في ميدان التخصص، "وتسهل هذه العملية الفهم والتواصل بين الأطراف المعنية، وعليه فإنّ المفهوم في هذه الحالة عملية تواصلية متطورة ومتبدلة وفق سياق الإنتاج و سياق الاستعمال"³، وهذا ما يطرح لنا إشكالا كبيرا بين مستعملي المصطلح ويتجلى لنا بوضوح أثناء المراجعة

الدقيقة بين الباحثين المؤلفين والمترجمين، غير أنّ الاهتمام بهذا الشكل يكاد ينحصر في إشكالية توحيد المصطلح فحسب، وغالبا ما يكون المبرر بين كل ناقد وآخر هو سياق واستعمال المصطلح في دراسته، وحتى نقرّب الفهم نمثّل هذه الإشكالية في الخطاطة التالية:

الناقد الأول ← المصطلح + السياق الأول + الاستعمال الأول = مفهوم أول
 الناقد الثاني ← المصطلح + السياق الثاني + الاستعمال الثاني = مفهوم ثاني

الناقد الثالث
 سياقات واستعمالات متعددة
 مفهوم متغيّر

في ميداننا الخاص بتحليل الخطاب يصل الخليط الاصطلاحي إلى أقصى درجة، صحيح، أنّ بعض التحديدات الاصطلاحية استطاعت أن تفرض نفسها، لكن هناك الكثير من المصطلحات التي قلّما يُحصى رسمها من الاستعمال الجاري، وهذا الاستعمال يرتبط بالناقد- المُحدّد للمصطلح، المترجم، الناقل، المُنتج- لذلك فإنّ الاختلاف واردٌ لا محالة، لأنّ كلّ ناقد له رؤيته وخلفيته المعرفية سواء تعلق بالأمر باللّغة أو بالموضوع أو بميدان البحث، لذلك فإنّنا نجد بعض النقاد الباحثين يضعون الترجمة اليوم موضع الاتصال، "ويبرّر هذا الاقتراب على الوجه الأكمل بشرط أن يكون واضحا، وأن ينقل إشارات اللّغة- من بينها المصطلحات- إلى إشارات أخرى التي يؤوّلها المتلقي بنفس المعاني، وبهذا تكون الترجمة عبارة عن تأويلات وإشارات في آن واحد"⁴؛ صحيح لا يمكن إنكار فكرة وجود تبادلات اتصالية، أي مجموعة من القواعد اللغوية ثابتة نسبياً، غير أنّها ليست ضبابية ومتغيرة، إنّها تابعة للسياق، ولا يمكن أن تعطي وحدها معاني البيانات المحيئة، ولا يكفي المتلقي باستخراجها، ولكن يجب عليه إعادة البناء عند أداء تأويلي متسق ومنسجم بالنظر إلى معايير الانسجام الخطابي، ولو أنّ واضع المصطلح أو متلقيه خضع لمستوى الكفاية النصية في إطار الاستعمال لا استطاع أن يصل إلى مفاهيم مضبوطة بعيدة عن اللبس والغموض، ما يسمح باكتساب المصطلح ثباتاً أثناء العملية التفاعلية بين النقاد المتداولين للمصطلح.

ما دمنا نتحدث عن ظاهرة اللبس وغموض المصطلح لا بدّ أن نعقّب على بعض الآراء التي يسوقها بعض النقاد العرب المشتغلين في حقل المصطلح النقدي لنبين أنّهم ليسوا غافلين عن هذه المسألة المهمة

على الساحة النقدية العربية، ونجد الناقد "عزة محمد جاد" يشير إلى "أنّ ظاهرة الاغتراب المصطلحي في المنبع والتي تركز في الأصل الفعال في قضايا الترجمة بين الحرفية والمعرفية، ما تركز إلى الأصل ذاته من قضايا أخرى مثل: "أصل الترجمة، أصل الوضع" في إخفاق الترجمة واعتمادها على الاقتراض من اللغات المختلفة وبعضها بعضاً، أو الحرفية وإغفال الحقل الدلالي⁵، فمشكلة النقل والترجمة لا بد أن تكون مضبوطة بعوامل سياقية خاضعة لخصوصية اللغة في سياقها الاستعمالي، فأبى إهمال للحقل المعرفي المتخصص فإنّه يجعل المصطلح فضفاضاً غير ثابت في دلالاته ولا مستقرّاً في عملية نقله.

في حين نجد أنّ اللساني "عبد السلام المسدي" في كتابه "الأدب وخطاب النقد" قدّم تفسيراً لمشكل المصطلح النقدي في الساحة العربية وجعلها مشكلة معرفية قبل أن تكون مشكلة لسانية محضة ويعبر عن ذلك بقول صريح: "اليوم لا يكفي الباحث أن يكون لغويًا حاملاً لمخزون واسع من ثقافة فقه اللغة حتى يواجه المعضلة الاصطلاحية، ولا يكفيه أن يكون لسانياً وقف همه على اللسانيات النظرية أو أحد أركانها الكبرى، وإنما عليه أن يكون مدركاً للدائرة الضيقة الدقيقة التي تتقاطع عندها مشارب عدة من المعرفة اللغوية: في علم الأصوات وعلم الصيغ وعلم التركيب وعلم الدلالة، ثم في اللغويات المقارنة واللغويات التقابلية، وكذلك في المعجمية وعلم التأثيل فضلاً عن طبائع اللغات وفضائل الألسنة الطبيعية"⁶، وهنا يشيد كثيراً بضرورة الاطلاع المعرفي الموسع لدى الناقد المستعمل للمصطلحات النقدية، في إشارة منه إلى أنّ المصطلح النقدي لا تحكمه ضوابط لسانية فحسب، بل لا بد من تفعيل المقاربة التقابلية للمصطلحات التي لها طابع عرفاني تواصلية ما يسمح للناقد بمواجهة ظاهرة الاضطراب الاصطلاحية.

بينما يشير "رشيد بن مالك" إلى إشكالية "ترجمة المصطلح والخطابات النقدية المعاصرة التي تتسم بالاضطراب الذي يحول دون بث وتلقي الرسالة العلمية ويؤدي في جميع الحالات إلى نسف الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها التواصل العلمي"⁷، وبوصفه مترجماً متحكماً بخصوصية اللغة من جهة وخصوصية الترجمة من جهة أخرى فإنّه مدرك تماماً أهمية التواصل المعرفي العلمي المؤسس على ضوابط معرفية حتى يتسنى لحركية المصطلح المترجم الاتّسام بالوضوح وعدم الاضطراب، لأنّ الترجمة البعيدة عن الضوابط

التداولية والاستعمالية للمصطلح الغربي ستؤدي إلى خلق فوضى في الخطابات النقدية وقصديتها، لذلك نجده في أغلب مقدمات كتبه يشير إلى ضرورة الترجمة السياقية التي تتماشى مع لغة المترجم إليها، فمعرفة القيم الدلالية اللغوية إلى جانب السياقات المعرفية للنصوص النقدية الغربية تسهم في ترجمة سليمة للمصطلح.

أمّا لو راجعنا قول الناقلين "ميحان الرويلي وسعد البازعي" في كتابهما "دليل الناقد الأدبي" الذي يجوي الكثير من المصطلحات لوجدنا أنّهما يعترفان بمشكل المصطلح النقدي في الحاسة النقدية العربية إذ يقولان: "إننا في مجمل ما قدمنا نسعى إلى تقديم رؤية تفسيرية وتقويمية ما أمكننا ذلك، بعيدا عن وهم الموضوعية من ناحية، وبعيدا عن المعالجة الأيديولوجية الفجة، فالمصطلح صناعة تشارك في تشكيله مجموعة من المفاهيم والرؤى المختلفة والتي تحكمها خصوصيات ثقافية واجتماعية وأيديولوجية،⁸ ومع أنّها نقلا العديد من المصطلحات المترجمة من كتب أجنبية وبعضها نقلا عن ترجمات عربية، إلا أنّهما يدعون إلى ضرورة وضع المصطلح في إطار مشاركة جماعية، تلك المشاركة التي تحكمها خصوصية المصطلح المترجم والمنقول بعيدا عن الذاتية.

أمّام هذا التضارب في استعمالات المصطلح يمكننا اقتراح مبدأ "التعاون Coopération"، على خطى بول "غرايس Paul Grice"، الذي يجيل إلى "وجوب المشارك المتفاعل في الخطابات أن يقدم مساهمته بحيث يستجيب لانتظارات المتلفظ المشارك، كشرط قبلي لكل اتصال لغوي ممكن أو النظر إليها مثل العديد من محلي الخطابات كنوع من السنن للسلوكات الحسنة"⁹، هذا التعاون لو نظرنا إليه من منظور دلالي تواصلية سيسمح لنا بخلق نوع من الضبط في صيغ الكلام وبما يجويها من مصطلحات علمية، لأنّ مقتضيات القول تستدعي الدقة في وصف العبارات الخطابية، وتحاول دائما وضع المتلقي في نفس السياق والاستعمال، ما يمكن منتج المصطلح من ضبطه والتضييق على مفاهيمه التي قد تتعدّد، لذلك فإنّ مستعملي المصطلح بشكل عام والمصطلح النقدي بشكل خاص يضعوننا أمام شكل من أشكال المعرفة المشتركة بين المنشأ الأصلي الذي ولد فيه المصطلح والمنشأ الهدف الذي ستعاد فيه ولادة المصطلح المستجد الذي يعمل الناقد أو الباحث جاهدا إلى خلق مجال الاستعمال والسياق المناسب

لتمريره وفقا لجسور معرفية وثقافية تنسجم مع البيئات والثقافات الأخرى، وهذه العملية عسيرة ، إذ تتطلب من الناقد اطلاعا واسعا لردم الهوة المعرفية بين لسان النشأة ولسان التقبل، وعلى هذا الأساس لا بد من ربط المصطلح بسياق معرني مناسب للبيئة التي يروج فيها، كما يستوجب النظر للمصطلح "كوحدة تداولية ذات وظائف اتصالية ومرجعية تظهر في خطاب تخصصي يتحقق بواسطة مختصين في وضعية خطائية معينة"¹⁰، وعلى هذا الأساس يمكننا القول: إنّ الاشتغال على المصطلح معزولا عن سياقه الاستعمالي والعلمي والاجتماعي هو ضربٌ من التشويه للمفاهيم وعدول عن أهدافها التواصلية، لأنّ كل مصطلح له سمات الفضاء الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه، وعليه لا بد من تمكن الناقد من استيعاب الخصائص التداولية والتواصلية للنظام الثقافي والاجتماعي (البيئة) التي أنتجت فيها الخطابات، وليس فقط مقارنة المصطلح من الناحية اللسانية أو الترجمية أو الخوض في مسألة التعدّد والاضطراب، فالمصطلحي الناجح من يستوعب المصطلح في حالات استعماله اللغوية مع المعرفة الجادة والدقيقة لمجمل الأنظمة التواصلية المحيطة بتداولية المصطلح في البيئة التي أنتج فيها.

3- المصطلح النقدي (مصطلحات تحليل الخطاب):

تشكّل المصطلح النقدي من العديد من التصورات والمعارف في ظل عملية النقد للنصوص الأدبية، وتعدّدت وتشعبت وتداخلت بسبب التطوّر الذي عرفته النظرية النقدية، ولا يقتصر الأمر على المصطلح النقدي الغربي، بل عند العرب أيضا قديما وحديثا، وتعدّ إشكالية المصطلح النقدي ظاهرة اشتغل عليها الكثير من النقاد، ليس لوصف المصطلح بل للمشاكل المعرفية والأكاديمية التي تثيرها مسائل التعدد الاصطلاحي وعدم توحيده، على غرار الاضطراب المفهومي الذي يعاني منه، وكذلك الحال مع مصطلحات تحليل الخطاب التي باتت هي الأخرى تشكل أزمة مصطلحية أمام النقاد العرب الذين يشتغلون في مجال تحليل الخطاب، والملاحظ أن المصطلح النقدي عموما هو الرسالة المفهومية الضابطة للخطاب بين أطرافه، لذلك لا يمكن الاشتغال عليها بمعزل عن مستعملها، والمتلقي لها، فما هي ضوابط المصطلح النقدي في مجال تحليل الخطاب، وما هي أهمّ الإشكالات التي يمكن طرحها في ظل الأبعاد التواصلية للخطاب النقدي بشكل عام.

يتأثر المصطلح النقدي بعدة عوامل، مثل: تعدد النظريات والمدارس النقدية، تعدد المناهج النقدية وآلياتها وأدواتها، اختلاف الأصول والمشارب المعرفية لدى النقاد، ترجمة ونقل الخطابات النقدية الغربية، اختلاف ظروف وملابسات استعمال المصطلحات النقدية في الخطاب النقدي؛ ولأنّ المصطلح هو أحد مفاتيح الخطاب النقدي فهو بمثابة علامة مميزة لهوية النص لذلك "يوشك المصطلح أن يصبح فارس النص الذي يقود قطيع الفكر فتتظلم من خلفه جيوش الكلام".¹¹، لذلك قبل أن ننظر في مشكلات المصطلح النقدي علينا أن نعيد النظر في الخطابات النقدية باعتبارها ناقلة للمصطلح وهي مرآته الفاحصة عنه والمحددة له، ولا تتحدد مفاهيمها إلا داخل هذه الخطابات، ومشكلة الخطاب النقدي من صميم مشكلة المصطلح النقدي، ولا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض، وعليه "إذا أردنا أن نسترجع للخطاب النقدي العربي المكانة التي يستحق لا بد من الاهتمام أولاً بتحسين الوعي اللغوي داخل هذه الخطابات،" ذلك أن الروح العلمية هي السمة الأولى لهذا العصر الذي يعدّ مصباً لمعارف وجهود تدعو الناقد إلى ضرورة اعتماد الرؤية النقدية الشمولية التي دكت الحدود الفاصلة بين الاختصاصات¹²، ومنه فإن أهم القضايا العلمية اللغوية في مجال النقد الأدبي هي مسألة نقل المصطلح اللساني إلى النقد الأدبي، وكذلك الحال مع مصطلحات تحليل الخطاب ذات الأصل اللساني، انتقلت إلى مقاربات نقدية ضمن مجال تحليل الخطاب، والتي يمكن وصفها بمصطلحات بينية، وسأخذ عينة من المصطلحات التي تخدم موضوعنا محاولين التدليل على كيفية اشتغالها داخل الخطابات النقدية العربية.

3-1- مصطلح الخطاب:

ارتبط مفهوم الخطاب عند العرب بمفهوم التخاطب فهو "مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطاباً وهما يتخاطبان، أي أنّ الخطاب حوار متبادل بين شخصين على الأقل، فهو عملية تلفظية حيوية في الزمان والمكان يديرها شخصان أو أشخاص بالكلام وبغير الكلام. ولا يختلف هذا التعريف في جوهره عن التعريفات التي تقدمها اللسانيات اليوم، إذ أصبح الخطاب في رأي بعض الدارسين يعني اللسان في حالة الاستعمال، فيشير "نورمان فاركلوف Norman Fairclough" إلى أنّه عند استعمال مصطلح الخطاب لا بدّ من المحافظة على اللغة المستعملة باعتبارها شكلاً من أشكال النشاط الاجتماعي، وأصبحت

مسألة الإنتاج والتأويل الجرى المركزي في مفهوم الخطاب، فارتبطت بالنظرية الاجتماعية التي اعتبرت الخطاب إنتاجاً اجتماعياً، كما أدى ظهور اللسانيات الاجتماعية إلى إعادة النظر في مناهج الدراسة اللسانية بصفة عامة، فيبرز نهج جديد في تعريف الخطاب وتحليلها، خاصة في مجال الدراسات اللسانية الأمريكية التي اعتمدت منحاً لسانياً اجتماعياً، وانتقل البحث اللساني من المكتوب إلى العناية بما هو منجز من الكلام وأصبح الخطاب يعرف بأنه "محاولة لتوسيع نظرية لسانية قادرة وموحدة تعني بإنجاز الكلام الطبيعي"¹³، وعليه فإنّ حدود الخطاب تتجاوز اللغة الطبيعية لما هو استعمال في الحياة اليومية، ويعتمد أكثر على ما هو تفاعلي أثناء عملية التواصل، على غرار عمليات الإقناع والحجاج، فالخطاب نتاج ذلك السياق الاجتماعي المحكوم بأحداث زمنية ووقائع مُعاشة بين المتخاطبين، على غرار البعد الوظيفي النفعي للخطاب الحامل لرسالة معينة ذات طابع اجتماعي بالدرجة الأولى.

وعليه فإنّ الخطاب باعتباره مُنتجاً نصياً أو لفظياً لا يمكن دراسته بمعزل عن السياق الذي أُنتج فيه، لذلك نجد أغلب الدارسين للخطاب يُجمعون في تعريفه على أنّه ذلك النصّ المحمّل بسياقات معينة، ويعرفه "محمد يونس"، في كتابه "تحليل الخطاب وتجاوز المعنى" أنّه "كلّ بنية متماسكة مركّبة من مضمون إبلاغي أو معرفي أو عقدي أو عاطفي، وشكلٌ ملفوظٍ أو مكتوبٍ تصدُرُ من متكلم عاقل"¹⁴، لذلك فإنّ مصطلح الخطاب يشير لرؤية تختص بتحليل الخطاب الذي يضع الخطاب في ضروب متعددة لصيقة بمستويات لغوية وأخرى غير لغوية، فهو "يتحدد في استخدامات اللّغة باعتبارها عنصراً في الحياة الاجتماعية، ويتصلّ اتصالاً وثيقاً بعناصر أخرى"¹⁵، وعليه فإنّ دراسة أيّ خطاب لا بدّ أن تشمل على كلّ أبعاده التخاطبية، وهي بنية اللغة أو شكل الخطاب، والمرسل أو مُنتج لقول، والمرسل إليه أو المستقبل، والسياق أو المقام الذي قيل فيه، إضافة إلى المقصد والغاية من الخطاب، وعليه فإنّ أي دراسة تعزل أحد أقطاب هذه العملية التخاطبية فهي مبتورة ولا تستجيب لمعايير الدراسة التداولية للخطاب، ولأنّ استراتيجية الخطاب تمثّل "المسلك المناسب الذي يتخذه المرسل للتلفظ بخطابه من أجل تنفيذ إرادته، والتعبير عن مقاصده التي تؤدي لتحقيق أهدافه، من خلال استعمال العلامات اللغوية وغير اللغوية، وفقاً لما يقتضيه سياق التلفظ بعناصره المتنوعة، ويستحسنه المرسل"¹⁶، فإنّه يقتضي النظر إلى الخطاب باعتباره

عملا إبداعيا وليس عشوائيا، إذ يتطلب البحث في ظروف إنتاجه والقوانين المؤسسة له، وعناصر السياق التواصلية التي تتفاعل مع أقطاب العملية التخاطبية، وفي هذا الصدد يعرض لنا "عبد الهادي بن ظافر الشهري" مسلمات بديهية لتناول ظاهرة الخطاب، وهي:¹⁷

- ✓ الخطاب عملية تفاعلية بين طرفين أو أكثر، يقوم على وظيفة تواصلية بالدرجة الأولى.
 - ✓ دلالة الخطاب مبدؤها اللغة اليومية التواصلية، فهي لغة عملية واقعية، وليس خيالية مجردة.
 - ✓ الخطاب منتج اجتماعي قصدي يحقق غاية عن طريق سياق محدد يتخذه كل من المرسل والمرسل إليه.
- إنّ هذه المسلمات بمثابة شروط لقيام استراتيجية شاملة للخطاب، وإذا غابت إحدى هذه المسلمات فإنّ مسار الخطاب يكون في اتجاه شكلي (صوري) لا يؤدي وظائف متكاملة، فتغيب دراسة حالة المستقبل لنصّ الخطاب يعني غياب سياق مُنتج النص، وبالتالي تصبح استراتيجية الخطاب بلا مقصد، وقد يؤدي هذا لإبعاد سياق المستقبل، وبالتالي لا بدّ من الأخذ بكلّ المعايير التي تُسهّم في بلورة الخطاب وهي في مجملها ثلاثة معايير: المكوّن الاجتماعي، أي العلاقة التفاعلية بين المخاطب والمخاطب، والمكوّن اللغوي، وهو الجانب الشكلي للخطاب، ممثلا في مستويات اللغة الصوتية والصرفية والدلالية، والمكوّن القصدي، وهو الهدف المرجو من الخطاب المراد إيصاله.

3-2- مصطلح السياق والمكون القصدي:

يركّز هذا عامل السياق على بلورة المعنى كما هو عند المرسل، إذ يترتب عنه مراعاة التعبير عن هذا المقصد، واختيار الاستراتيجية المناسبة للخطاب التي تتكفل بتوصيله مراعية عناصر السياق المختلفة، فالمقاصد هي جوهر العملية التواصلية، لأنّه "لا وجود لأي تواصل للعلامات دون وجود قصدي وراء فعل التواصل، ودون وجود إبداع، أو على الأقل دون وجود توليف للعلامات، لذلك فإنّ جون سورل John Searle " يرى أنّ المقاصد ذات تكوين بيولوجي، ولها أطر معينة في ذهن المرسل"¹⁸، فلو نظرنا إلى هذا التصوّر من منظور فلسفي للغة لوجدنا أن طبيعة اللغة تتميز بالعقلانية في محور التواصل، فلا شيء لغوي يعمل دلالات منطقية لا يؤدي توصالا معينا، وهذه هي نفسها فلسفة المواضع في اللغات التي تفترض وجود علاقة بين المدلولات والأشياء في الواقع المبنية على أساس تواصلية يسمح للمتكلم تنظيم كلامه

وفق صيغ لغوية تؤدي وظيفة إبلاغية الغرض منها إيصال المعنى للمستمع أو المتلقي، لكن لحساسية التعامل مع اللغة التي تتجاوز بعض المعطيات الصرفية والتي تمتاز بتكثيف دلالي على مستوى العدول فإنّ اللغة يمكنها أن تخلق فوضى لو فصلناها عن سياق الكلام، كما أنّ استحضر السياق الذي أنتج فيه الخطاب يغيّر من دلالة الخطاب، ويعلّل ذلك "حسين خالقي" في كتابه (البلاغة والخطاب) بقوله: إنّ "عملية إنتاج العلامة تنطلق من سياق الإنتاج سواء تعلق الأمر بالسياق الداخلي للبنية النصية أو بالسياق الخارجي حيث تراعى ظروف إنتاج النص التاريخية والثقافية... وغيرها من الموجهات الأخرى"¹⁹، ولأنّ القصدية متعلقة بالعلامة عند الإنجاز فلا بدّ من استعمال الدّوال في سياقاتها الدقيقة لتعطي مدلولات متنسقة ومنسجمة مع مقصد المرسل، وإلاّ فإنّ المعنى سيضيع أمام انفتاح الدلالة وتأويلات كثيرة تحتمل الصحة والخطأ، لهذا يفترض أن تكون المقاصد مبنية على معاني محددة، وليست المعاني الظاهرة، لأنّ المعنى ليس هو المقصد ذاته، قد يتجاوز المقصد بكثير، بالأحرى يكون المعنى وسيلة أو معبراً للوصول للمقصد، وبالتالي يكون المقصد مبطناً داخل المعنى الظاهر.

إنّ المكوّن اللغوي لا يؤدي وحده وظيفة الفهم، فمعرفةنا بمعجمية وتركيبية الخطاب لا يمكنها أن تفصل في معنى محدد بعينه، فاللغة في شكلها الصّوري تعطينا البعد الجمالي في معاني سطحية، لذلك لا بدّ من الاهتمام بمعتقدات المتلفظ ومواقفه ومعتقداته وآرائه وكل الحالات تكون وراء استعماله للغة بتداعياتها وإيجاءاتها؛ التسليم بمقاصد المؤلّف وراء كل متلفظ كلامي وارد ولا مدفع له، واستغلال المكونات اللغوية أمر لا مناص منه"²⁰، لهذا فإنّ عامل المقصد بوصفه محدّدًا رئيسًا للمعنى يعدّ معياراً حقيقياً في ظلّ السياقات المختلفة عند إنجازه اللغة وفي محور العلاقة التواصلية القائمة بين المرسل والمرسل إليه، فالمقصد يتأتّى بفعل الوحدات الدلالية التي ينتجها السياق الخارجي والظروف التي تحيط بالحوار القائم بينهما، فكل تغيير في السياق يقابل تغيير في المقصد حتى في ثبات المكوّن اللغوي.

✓ مكوّن لغوي + سياق ثابت = مقصد ثابت.

✓ مكوّن لغوي + سياق متغير = مقصد متغير.

إنّ مقاصد الخطاب التي يعمل السياق المتغيّر على عدم استقرارها عبر الوحدات الخطابية المتتالية هي من تجعل الخطاب في فعالية ودينامية مستمرة، وهي من تُسهم في تشكيل الخطاب، وفي تعدده، كما يقوم بدوره في تعدد التأويلات، بل واختلافها في الخطاب الواحد، ومرّد ذلك "أن الخطاب قد يُصاغ في تمثيل تدرك معانيه الحرفية، ولكنها غير كافية لإدراك المغزى، وعلى هذا، فإنّ النص لا يتمظهر في شاكلة واحدة، وإنما في كفاءات مختلفة وراءها مقصدية المرسل والمخاطب، والظروف التي يروّج في النص، وحنس النص، وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف استراتيجية التأويل من عصر إلى آخر"²¹، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يعتبر السياق هو العنصر الوحيد الناظم لبناء المقاصد الخطابية؟، طبعاً لا يمكن أن نجزم بذلك لأنّ الخطاب تحكمه سلطة متعددة الأطراف، سواء تعلق الأمر بالمرسل أو بالمرسل إليه، أو بسلطة اللّغة ذاتها أو بسياق الزمان والمكان الذي يتلقى فيه القراء الخطابات، فلغة الخطاب النقدي تبنى على المحتويات الدلالية التي توجه تكوين مقاصدها المتعلقة بموضوع النقد، وتتدخل في بناء تكوين المصطلح النقدي معطيات عديدة تسهم في تحديد هويته ومفهومه ومقاصده لدى مستعمليه من النقاد المتخصصين، لهذا فإنّ عملية التأويل المترتبة عن الاستعمالات المتعددة يمكن التضييق عليها نحو دلالات متسقة ومنسجمة مع المكوّن المقصدي للخطاب النقدي.

3-3- مصطلح الوظيفة والممارسة الخطابية:

يشتغل موضوع الوظائف اللغوية في تحليل الخطاب حيزاً كبيراً لما له من أهمية في فهم بنية الخطاب بكل عناصره الداخلية والخارجية، ولأنّ وظيفة اللّغة بصفة عامة لا ترتكز على وظيفة ثابتة لدى المنظرين فإنّه من الواجب تقديم توصيف لأهمّ نظريات وظائف اللغة التي اشتغل عليها دارسوا الخطاب لمعرفة المنحى الوظيفي التداولي للخطاب التي تعمل اللغة على تشكيله بالدرجة الأولى، هذا المنحى الذي لا يقتصر على دراسة الأبعاد التواصلية التعبيرية للغة فحسب، بل يتعداه إلى وظائف معرفية وانفعالية شاملة تتحكم فيها استراتيجيات الخطاب المختلفة.

أ- الوظائف المعرفية: إن وظيفة اللغة ليست أداة تواصل لفهم الآخر فقط، إنما هي إحدى الوسائل التي تمتاز بالديمونة والصورورة الزمنية في نقل مجريات الأحداث عبر التاريخ، ولو نظرنا إلى وظيفة اللغة معرفيا فهي أساسا ترتبط بنقل معارف السابقين للاحقين، وفي هذا الصدد تشير الناقدة "راضية رمضان النجار" في كتابها، "الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي" إلى أنّ "الوظيفة المعرفية التي عني بها اللسانيون وفلاسفة اللغة، وتنحصر في كونها وسيلة لأداء المعلومات، وهذه الوظيفة يرجع إليها الفضل في تطوير الثقافات والحضارات بين الشعوب على اختلاف أجناسها ولغاتها وموروثاتها"²²، فهي إذن وسيلة حفظ وتحقيق، وتلقين للمعارف عبر مراحل الحياة البشرية، هذا ما يجعل من وظيفة اللغة داخل الخطابات المتعددة تتميز ببعدها القيمي الذي لا يرتبط بالتواصل والفهم والتعبير، بل بنقل معارف تحتويه هذه الخطابات عبر أداة اللغة.

ب- الوظائف الانفعالية: تقوم الوظيفة الانفعالية للغة على الذات المنتجة والمستقبلة على السواء، فهي الخيط الدقيق الذي يلمس القيمة التواصلية بين الناس عامة، وهنا يمكن إعطاؤها البعد الاجتماعي لما لها من دور في إقامة العلاقات الاجتماعية، لذلك فقد "عُني محللو لغة الخطاب باللغة المستعملة لتنسيق الأدوار والعلاقات، وتحديد التبادل في الأدوار عند المحادثة، وإسعاف كل من المتكلم والمتلقي، فالكثير من المعاملات اليومية بين الناس تقوم على اللغة، بوصفها بالدرجة ا

لأولى أداة اتصال بين الأفراد أكثر من قيامه على اللغة بوصفها أداة تعامل"²³، والواضح في الوظيفة الانفعالية للغة أنها قائمة على الحالات النفسية والأحاسيس التي تنطلق منها نفس المتكلم، وتضطرب بها نفس المتلقي، وبالتالي تأخذ مجرى إنشائي على مستوى الجمل المعبر بها داخل الخطاب، مثل الاستفهام والتعجب، والنداء وغير ذلك؛ والفرق بين هذين الوظيفتين يكمن في أن الوظيفة المعرفية تنظر للغة أداة خبرية ناقلة لوقائع العام الخارجي وتوصيفه عن طريق اللغة، أما الوظيفية الانفعالية فهي العنصر المقابل للبعد الخبري الذي يتسم بتصوير الواقع، أي أن اللغة أداة توصيل لانفعالات الذات المعبرة بغية تحقيق تواصل مع الآخر.

4- المصطلح النقدي والمقاربة التداولية (المصطلح والتواصل):

يهتم التحليل التداولي بكيفية انتقال المفهوم المصطلحي من حقل علمي إلى آخر وما تلحقه من اختلافات في المحتوى الدلالي بسبب الاستعمال والتحول السياقي، "فتخضع الاختلافات المفهومية إلى اختلافات شروط الإشباع القصدي للمصطلح التي تربط بين التمثيل الذهني والمستوى التواصلية اللغوي، فنجد المصطلحات النقدية تختلف من حقل معرفي إلى آخر بإضافة شحنات دلالية مختلفة حسب حقول استعماله، وذلك بسبب اختلاف شروط الإشباع القصدي التي تتصل بتمثيل المفهوم الذهني، فيقوم تحديد الهوية الدلالية للمصطلح النقدي على المزج بين السياق النظري الذي يتنزل فيه المتصور "للمعلومة الدلالية، وكذلك السياق الذي يتنزل فيه متصوّر "التمثيل"، ولهذا فإن الاختلاف لا يكون إلا جزئياً حسب ما يتطلبه سياق الاستعمال باعتبار أن السياق النظري الذي يتنزل فيه تصور المصطلح ووضع مفهومه من قبل الناقد يظل محافظاً على مكوناته التصورية والمفهومية في التمثيل الذهني لمحتوى المصطلح القصدي²⁴، وإن ما يتغير هو السمات الدلالية التي تلحق المصطلح في سياق استعماله داخل مجال الدراسة النقدية، ولهذا لا بد من النظر في المكونات السياقية التي تساهم مساهمة فعالة في تحديد القصد التداولي للمصطلح، ويتجلى ذلك في ضبط العلاقات الارتباطية بين المصطلح النقدي والمصطلحات القريبة منه في الحقل الدلالي، ويكون هذا التحديد بتتبع الآثار المعنوية التي يتركها استخدام المصطلح النقدي في سياقات استعماله العلمية.

يمكننا القول أنّ المصطلح النقدي يتطابق مع واقع الدراسة النقدية، ومن بين هذه الوقائع، واقع الترجمة والنقل للخطابات النقدية التي قام بها النقاد العرب، إذ لا بدّ أن يراعى فيها السياق العلمي الذي جاءت فيه الحركات النقدية وتطورها الزمني وانتقالها المعرفي، فالناقد المؤلف لخطابات نقدية يسير وفقاً لخطة زمنية حقيقية "يكون فيها المرجع الزمني نقطة انطلاق لضبط الدلالة وتوزيعها توزيعاً صحيحاً على الخط الزمني الذي بني عليه نظام المصطلح النقدي، فتصبح قيمة الملفوظ الحقيقية رهينة تحقق ما يقدمه المرجع الزمني من وظائف تساعد على توفير شروط الصدق في عملية التلفظ"²⁵، يصبح التمثيل الاصطلاحي

النقدي إنجازا حقيقيا محكما على مستوى خط الزمن، ومستوى الصدق الذي يتجلى في المقولات النقدية المحاطة بإطار زمني أثناء إنجاز الخطابات النقدية.

وبالتالي فإنّ تكوينية المصطلح النقدي تحكمه ظروف معينة تحيط به وتوجهه، فيتأسس على متغيرات لسانية وأخرى اجتماعية وثقافية ومعرفية تشكل دلالاته لحظة إنتاجه، وتمثل هذه المتغيرات قيودا فاعلة في بنية المصطلح النقدي وأهدافه وصياغة معانيه، وهذه الظروف التي يتأسس عليها مبنية على عامل تطور الخطاب النقدي كما أشرنا سابقا، والذي يقابله تطور في المفاهيم أيضا، ومنه تطوّر في المصطلح النقدي ذاته، لذلك يجب مراجعه تحولات الخطابات النقدية عبر أزمنة مختلفة وسياق ورودها في بيئات مختلفة حتى يتسنى للناقد تحديد المصطلح وتقديره وفقا لهذه المتغيرات التي تعد مرجعا مهما للناقد الواضع أو المترجم للمصطلح، "وإن كان المرجع الاجتماعي بجميع أبعاده الثقافية والمرجع الذاتي بجملة أبعاده المعرفية والأيدولوجية قيدين من قيود تكوين هوية المصطلح النقدي، وبهما تتحدد ملامحه العامة، فإنّ القيد الرئيسي الذي يضبط المعنى في المصطلح، يتمثل في السياق الذي يجري فيه فيرتبط النشاط اللغوي بالسياق ارتباطا وثيقا، فهما يحددان ويقيدان النشاط الكلامي الذي يساهم في تأويل الوضعية ويحددان في الوقت نفسه السياق أو الإطار الذي تكون فيه بعض الأشياء ممكنة وتكون فيه أخرى غير ممكنة، فيسمح السياق للمتكلم أن ينتج مصطلحا معينا ليؤدي معنى معينا في وضعية مخصوصة، وقد لا يسمح له بتلفظ معين في الوضعية نفسها، ولذلك يؤدي سياق تكوين المصطلح دورا رئيسيا في إنتاجه وتأويله، فلا وجود المعنى خارج دائرة السياق التي أنتج فيها، إذ يبنى كل مصطلح نظامه الاصطلاحي من خلالها. فالمصطلح نظام معرفي يتقيد بالسياق اللساني الذي أنتج فيه وسلوك اجتماعي يتقيد بالوضعية التي ينجز فيها"²⁶، وعليه فإنّ هوية المصطلح يمكن ربطها بسياق الخطاب النقدي وما يقدمه من معارف مفيدة للمتلقي، ولذلك، فإنّ القيمة الاستعمالية للمصطلح النقدي هي قيمة عرفانية يمكن أن تتحدد لما تتوافق مع ما يمثله من مفهوم و مرجع و مناسبه الاجرائية في الخطاب النقدي.

إنّ المقاربة التداولية للمصطلح بشكل عام والمصطلح النقدي بشكل خاص يمكنها أن تكشف لنا عن كيفية تولّد المصطلحات وتكوّن مفاهيمها حسب قواعد سلامة التكوين القصديّة والدلالية وعلاقتها

بقواعد التكوين المصطلحي النقدي، ومدى تناسب هذه القواعد لبعضها في عملية إنتاج المفهوم المصطلحي في بنيتها الكلية، وتمثيله الذهني ووعيه المتصور وتكوينه الحدسي، ثم كيفية انتقاله من أثر معنوي إلى آخر إلى أن يصبح مصطلحا يستعمل في مجال علمي خاص، وقد مرت عملية إنتاج المفهوم وتأسيسه مراحل التكوين القصدي التي تبدأ بالقصديّة المتعالية المقوّمة لعملية الإنتاج عن طريق الوعي الحض، وقد أدى تحول المعنى المصطلحي من مرحلة في التكوين إلى أخرى إلى تتبع أثره المعنوي من مرحلة تكونه الحدسي، فالمتصور، فالمفهومي، فالمصطلحي، ثم السياقي، وهي مراحل كشفت لنا عن حركية المعنى المصطلحي وكيفية تأسيس مفهومه²⁷، وكل هذه التصورات المبنية على منهج حركي ومرحلي لبناء المصطلح وتدقيقه وضبطه وتأطيره في الخطاب النقدي الموجه للناقد الباحث يمكن وضعها في سياق تواصلية يسهل عملية الفهم والتواصل للمقولات النقدية التي تمتاز بالغموض والإبهام، على غرار التقليل من التضليل المفهومي للمصطلحات النقدية المجردة التي يمكنها أن تعيق نقل الخطابات بشكل سليم أو تحريف مقاصدها الأصلية لاسيما أثناء النقل والترجمة والتعريب وغيرها من الاستعمالات الأكاديمية للمصطلح النقدية.

4- خاتمة:

في ختام هذه الورقية العلمية، ولا ندعي أننا قمنا بالإمام بجميع جوانب الموضوع المثار، إلا أننا حاولنا أن نقدّم وصفا بسيطا للمصطلح بشكل عام، والمصطلح النقدي بشكل خاص في ظلّ المقاربة التداولية، وحاولنا أن نشير إلى أهمية تناول المصطلح النقدي في سياقه الاستعمالي محاولين تبرير ضرورة اعتماد المقاربة التداولية التواصلية في استعمال المصطلح النقدي، وكانت لنا إشارات سريعة إلى بعض مصطلحات تحليل الخطاب كنماذج لتقريب الصورة لدى القارئ، وعليه فإننا نقترح بعض التوصيات في النقاط التالية:

- ضرورة تشبّع الناقد بالمعارف المتعدّدة في مختلف التخصصات اللّصيقة بالدراسة النقدية، فالمحزون المعرفي واللغوي الذي يتكئ عليه المصطلح النقدي يساعد الباحث على تحديد دقيق وموضوعي للمصطلح.

- الدعوة لربط المصطلح النقدي بالعملية التخاطبية، ومراعاة سياقاته الاجتماعية والثقافية وظروف تأسيسه وبيئته وزمان تداوله.
- لا ينبغي تناول المصطلح النقدي كظاهرة لسانية فحسب، بل يجب أن يُدرس كظاهرة تواصلية يؤدي وظيفته الإفهامية داخل الخطابات النقدية مع مراعاة ظروف استقباله ومستعملي اللغة.
- ضرورة اعتماد النظرية القصدية بجميع مستوياتها الإجرائية للكشف عن كيفية تولّد المصطلح النقدي وتكوين مفهومه من أجل سلامة القصدية والدلالية التي تتناسب مع الخطابات النقدية العربية.
- تفعيل الترجمة السياقية، والابتعاد عن الترجمة الحرفية، ونمذجة الخطابات النقدية الغربية في سياق معرّفي تواصلية ينسجم مع طبيعة اللغة العربية وثقافتها وأصولها المعرفية.

5-الهوامش:

- 1- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2013، ص 31.
- 2- المرجع نفسه، ص ص 62، 63.
- 3- المرجع نفسه، ص ص، 63، 64.
- 4- مريان لوديرار، الترجمة اليوم، والنموذج التأويلي، تر: نادية حفير، دار هومة الجزائر، ط1، 2008، ص100.
- 5- عزة محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 2002، ص101.
- 6- عبد السلام المسدي، الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنية، بن غازي، ليبيا، ط1، 2004، ص، 144.
- 7- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة، الجزائر، د.ط، 2000، ص 72.
- 8- ميجان الرويلي وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، ط.04، 2005، ص.18.
- 9- دومينيك ما نغونو، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد بيجياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 34.
- 10- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 102.
- 11- عزت محمد جاد، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1، 2002، ص7.
- 12- رزيقة طاو طاو، المصطلح النقدي واللساني العربي المعاصر بين ذاتية المفهوم وبيئة الاغتراب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد43، مج:ب، 2015، ص 144.
- 13- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص ص 178، 179.

- 14- محمد محمد يونس، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، دار كنور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 18.
- 15- نورمان فاركوف، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، تر: طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2009، ص23.
- 16- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص62.
- 17- المرجع نفسه، ص62.
- 18- المرجع نفسه، ص183.
- 19- حسين خالفي، البلاغة وتحليل الخطاب، دار الفرائي، بيروت، لبنان، ط1، 2011، ص151.
- 20- عبد الهادي بن ظافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص212.
- 21- المرجع نفسه، ص212.
- 22- نادية رمضان النجار، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص 191.
- 23- المرجع نفسه، ص191.
- 24- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، ص 212.
- 25- المرجع نفسه، ص 102.
- 26- المرجع نفسه، ص 151.
- 27- المرجع نفسه، ص 225.

6-قائمة المصادر والمراجع:

- 1) خليفة الميساوي، (2013)، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1.
- 2) مريان لوديرار، (2008)، الترجمة اليوم، والنموذج التأويلي، تر: نادية حفير، دار هومة الجزائر، ط1.
- 3) عزة محمد جاد، (2002)، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1.
- 4) عبد السلام المسدي، (2004)، الأدب وخطاب النقد، دار الكتب الوطنية، بن غازي، ليبيا، ط1.
- 5) رشيد بن مالك، (2000)، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة، الجزائر، د. ط .
- 6) ميجان الرويلي وسعد البازعي، (2005)، دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، بيروت، لبنان، ط.04.
- 7) دومينيكا ما نغونو، (2008)، المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب، تر: محمد يحياتن، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1.
- 8) عزت محمد جاد، (2002)، نظرية المصطلح النقدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط1.

- 9) رزيقة طاو طاو، (2015)، المصطلح النقدي واللساني العربي المعاصر بين ذاتية المفهوم وبيئة الاغتراب، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد43، مج:ب.
- 10) محمد محمد يونس،(2016)، تحليل الخطاب وتجاوز المعنى، دار كنور المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1.
- 11) نورمان فاركلوف،(2009)، تحليل الخطاب، التحليل النصي في البحث الاجتماعي، تر: طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1.
- 12) عبد الهادي بن ظافر الشهري، (2004)، استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1.
- 13) حسين خالفي، (2011)، البلاغة وتحليل الخطاب، دار الفراي، بيروت، لبنان، ط1، 2011.
- 14) نادية رمضان النجار،(2013)، الاتجاه التداولي والوظيفي في الدرس اللغوي، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1.